

فعالية آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: - قراءة وصفية تحليلية-

“The Effectiveness of Support and Accompaniment Mechanisms for Small and Medium Enterprises in Algeria: A Descriptive and Analytical Reading”

ط.د فتيحة رضوان*، مخبر الإقليم، المقاولاتية و الابتكار، جامعة البويرة، البويرة 10000(الجزائر)، f.radouane@univ-bouira.dz

أ.د أحمد جميل، مخبر السياسات التنموية و الدراسات الإستشرافية، جامعة البويرة، البويرة 10000(الجزائر)، a.djemil@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2025/10/19 ؛ تاريخ المراجعة : 2025/12/04 ؛ تاريخ القبول : 2025/12/31

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على دور الهيئات الوطنية كـ ANADE و ANGEM و CNAC و حاضنات الأعمال في تمكين هذه المؤسسات من التأسيس والإستمرارية، وتعزيز مساهمتها في الإقتصاد الوطني بالجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد الى الادبيات النظرية والتقارير والنشرات الاحصائية الرسمية. أظهرت النتائج وجود نمو عددي وقطاعي ملحوظ لهذه المؤسسات وارتفاع مساهمتها في التشغيل، مع أثر إيجابي لآليات الدعم، غير أن هذا الأثر يظل متفاوتا بفعل البيروقراطية وصعوبات التمويل وضعف التنسيق.

الكلمات المفتاح: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ آليات دعم ومرافقة ؛ اقتصاد الوطني ؛ تمويل وبيروقراطية.

تصنيف JEL : L26 ؛ L53 ؛ O25 ؛ G21.

Abstract:

This study aims to assess the effectiveness of support and accompaniment mechanisms for small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria, with a focus on the role of national institutions such as ANADE, ANGEM, CNAC, and business incubators in enabling these enterprises to establish, sustain, and enhance their contribution to the national economy. The study adopted a descriptive-analytical approach based on theoretical literature, official reports, and statistical bulletins. The findings reveal significant numerical and sectoral growth of these enterprises and an increase in their contribution to employment, with a positive impact of support mechanisms. However, this impact remains uneven due to bureaucracy, financing difficulties, and weak institutional coordination.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs); Support and Accompaniment Mechanisms; National Economy; Financing and Bureaucracy.

Jel Classification Codes : O25 ؛ G21 ؛ L53 ؛ L26

I- تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأساسية للاقتصاد في الجزائر، حيث تمثل أداة لتنويع مصادر الدخل وتقليل التبعية المفرطة لقطاع المحروقات. فهي تساهم في توفير فرص الشغل، امتصاص البطالة، وتشجيع الشباب على المبادرات الفردية، زيادة على كونها بيئة مناسبة للإبداع ونقل التكنولوجيا. غير أن هذه المؤسسات، رغم أهميتها الإستراتيجية، مازالت تواجه جملة من التحديات الهيكلية ترتبط بصعوبة الحصول على التمويل، ضعف القدرات التسييرية، ومحدودية اندماجها في الاقتصاد العالمي. وللتغلب على هذه التحديات، استحدثت الدولة الجزائرية جملة من الآليات والمؤسسات الداعمة، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، إضافة إلى حاضنات الأعمال. وقد مكنت هذه الآليات من تعزيز بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقة المقاولين في المراحل الأولى لتأسيس وتسيير مؤسساتهم، بما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وتحريك عجلة التنمية المحلية.

لكن، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات يظل السؤال مطروحا حول مدى فعالية هذه الآليات في تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

- **إشكالية الدراسة:** إلى أي مدى ساهمت آليات الدعم والمرافقة في تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأسيس، الإستمرارية، وتعزيز مساهمتها في الإقتصاد الوطني بالجزائر؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- ما هي الخصائص الأساسية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث العدد، التوزيع القطاعي، والمساهمة في التشغيل؟
- ما مدى فعالية آليات الدعم والمرافقة (ANADE، ANGEM، CNAC، الحاضنات) في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز العراقيل وتحقيق إستدامتها؟

- **فرضيات الدراسة:**

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا محوريا في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، رغم ما تواجهه من معوقات هيكلية وتنظيمية.

- تسهم آليات الدعم والمرافقة (ANADE، ANGEM، CNAC، الحاضنات) في الجزائر بشكل إيجابي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأسيس والتشغيل.

- **أهداف الدراسة:**

- إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحليل خصائصها، واقعها، مساهمتها في التشغيل والتنمية، والتحديات التي تواجهها.

- دراسة آليات الدعم والمرافقة المستحدثة مثل (ANADE، ANGEM، CNAC، الحاضنات)، وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأسيس والاستمرارية.

- تقدم قراءة شاملة تجمع بين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة، والسياسات والآليات الموجهة لدعمها ومرافقتها من جهة أخرى، مع اقتراح حلول لتحسين أدائها وضمان إستمراريتها.

-أهمية الدراسة:

- تتجلى الأهمية النظرية من خلال التطرق الى الأدبيات الاقتصادية (التعريفات والخصائص) المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالتجربة الجزائرية عبر التعمق في واقع وخصائص هذه المؤسسات في الجزائر من حيث العدد، وتقسيم الأنشطة، والمساهمة في التشغيل.

- تكمن الأهمية التطبيقية في تقييم فعالية أجهزة الدعم والمرافقة القائمة، وتحديد جوانب القوة والضعف فيها بما يساعد على تطويرها.

- يساهم البحث في توجيه رواد الاعمال والباحثين لفهم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يمكنهم من الاستفادة المثلى من فرص الدعم المتاحة.

- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في شقه النظري من خلال استعراض الادبيات الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث المفهوم، والخصائص والأهمية، التحديات ومبررات التوجه. بالإضافة الى ذلك، تم توظيف المنهج التحليلي بالاستناد الى البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الوطنية، وذلك بغرض تشخيص واقع هذه المؤسسات في الجزائر و تحليل أهم آليات الدعم والمرافقة الموجهة لها، وتقييم مدى فعاليتها في مواجهة التحديات وتحقيق الاستمرارية.

- تقسيم الدراسة:

حتى تتمكن من الاجابة عن اشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة الى محورين على النحو الآتي:

- المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- المحور الثاني: آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.I- الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للإقتصاد العالمي، حيث تساهم بنسبة تفوق 90% من إجمالي عدد المؤسسات، وتوفر مايقارب 60-70% من فرص العمل في معظم الدول، وفي الجزائر تعد هذه المؤسسات أداة محورية لتنويع الإقتصاد وتقليل الإعتماد على قطاع المحروقات، فضلا عن دورها في إدماج الشباب في النسيج الإقتصادي.

1-1.I- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعددت التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتعدد المعايير، وعلى هذا قمنا بعرضها أهم التعاريف المقدمة من قبل الهيئات والمنظمات الدولي، بالإضافة الى تعريف المشرع الجزائري، والتي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مقارنة تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الجهات الدولية وتعريف الجزائر (قانون 2017)

الجهة/المصدر	التعريف	ملاحظات
لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تم تعريف المؤسسات حسب حجمها وعدد اليد العاملة التي تشغلها، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة تلك التي يتراوح عدد عمالها بين 15 و19 عاملا، في حين تدرج المؤسسة المتوسطة ضمن الفئة التي تشغل ما بين 20 و99 عاملا. أما المؤسسة الكبيرة فهي التي يكون عدد العاملين فيها أكثر من 100 عاملا.	ركزت على العامل البشري فقط
البنك الدولي	اعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسية: عدد العاملين، إجمالي قيمة الأصول، ومستوى المبيعات السنوية.	أشمل، بحيث يعتمد على ثلاثة مؤشرات
الإتحاد الأوروبي	لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه لل (م ص م) على معيار واحد يتمثل في الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس مال المؤسسة محل التعريف على 25% كحد أقصى، وثلاثة معايير كمية منها عدد العمال كمؤشر اقتصادي غير نقدي و رقم الأعمال و مجموع الميزانية كمؤشران نقديان.	يربط بين البنية المالية والاستقلالية
الجزائر (حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017)	المؤسسة المتوسطة: "تشغل من 50 إلى 250 عاملا، ورقم أعمالها السنوي بين 400 مليون دج و4 مليارات دج، أو حصيلتها السنوية بين 200 مليون دج و1 مليار دج". المؤسسة الصغيرة: "تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا، رقم الأعمال لا يتجاوز 400 مليون دج، أو حصيلة لا تتجاوز 20 مليون دج". المؤسسة الصغيرة جدا: "تشغل ما بين 1 إلى 9 عمال، رقم أعمالها أقل من 40 مليون دج، أو مجموع حصيلتها لا يتجاوز 20 مليون دج".	تم الاعتماد على معايير عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عنثوري، 2023/2022، الصفحات 45-46-52)

من الجدول أعلاه، و بمقارنة التعاريف المقدمة نلاحظ:

- تظهر المقارنة أن جميع التعريفات تعتمد على عدد العمال كمؤشر أساسي لتمييز أحجام المؤسسات، مع اختلاف العتبات بين الجهات.
- بينما يضيف البنك الدولي والاتحاد الاوربي أبعادا مالية وهيكلية (رقم الأعمال، الأصول، الاستقلالية) لزيادة دقة التصنيف.
- تعريف الاتحاد الاوربي يتميز بربط المؤشرات المالية بشرط الاستقلالية، مما يمنع ادراج المؤسسات التابعة لمجموعات كبرى.
- أما التعريف الجزائري لسنة 2017 فيقدم تصنيفا ثلاثيا (صغيرة جدا، صغيرة، متوسطة) بمعايير واضحة بالدينار، مما يمنحه ملائمة مع النسيج الاقتصادي المحلي، لكنه يبقى محدود في المقارنة الدولية بسبب تأثيرات التضخم و اختلاف قيم العملات.

I.1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكونا أساسيا في الهيكل الإقتصادي، بفضل خصائصها الهيكلية والتنظيمية التي تمنحها مرونة وقدرة على التكيف والابتكار. كما تبرز أهميتها في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

I.1-2-1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص، و المتمثلة في ما يلي : (سعيد و قاسمي، 2018، الصفحات 56-57)

- الإستثمار و التمويل :

من بين السمات الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية الذاتية في تمويل أنشطتها، سواء في مرحلة التأسيس أو في مراحل لاحقة كالتوسيع والتطوير. وتشمل هذه الموارد: الهبات، و المدخرات الشخصية، بالإضافة إلى الاقتراض من الأصدقاء أو أفراد العائلة. وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد، يلجأ مالكي هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي، بما في ذلك التقدم للحصول على قروض من البنوك بمختلف الصيغ المتاحة.

- المرونة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على التكيف مع الانخفاضات في القيمة السوقية الناتجة عن تراجع الطلب على المنتجات، مقارنة بالشركات الكبرى، ويعود ذلك الى الفوارق الملحوظة في هيكل التكاليف، حيث تعتمد المؤسسات الكبيرة بدرجة أكبر على التكاليف الثابتة، مما يؤدي عند تقليص الانتاج الى ارتفاع سعر الوحدة المنتجة. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبا ما تشكل التكاليف المتغيرة النسبة الأكبر من هيكل تكاليفها، الأمر الذي يمنحها مرونة أكبر في تعديل حجم الإنتاج بما يتلائم مع تغيرات السوق.

- التجديد:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا وثيقا بالابتكار وتوليد الافكار الجديدة، حيث يساهم تطوير أساليب إنتاج مبتكرة وأصيلة في التأثير المباشر على أذواق المستهلكين وإنطباعاتهم تجاه المنتج المطروح في السوق. هذا التفاعل الإيجابي يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح، ويشكل حافزا للعاملين على استمرارية الابتكار وتحسين الأداء.

- الإدارة و التسيير:

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يشترط أن يكون المسير ملما بشكل كامل بالقواعد العلمية والفنية للإدارة، إذ غالبا ما يفتقر الى المعرفة المنهجية بأسس التسيير الحديثة، وفي كثير من الأحيان، يكون المسير نفسه هو مالك المؤسسة، الأمر الذي يعطيه صلاحية اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة وفق رؤيته وخبرته الشخصية، رغم أنها لم تعتمد دائما إلى أسس علمية إدارية.

- التكنولوجيا و التقنيات المستعملة:

يتميز مستوى التقدم التقني المعتمد في هذه المؤسسات بكونه أكثر تلائما مع ظروف البلدان النامية، حيث تعتمد على تقنيات كثيفة الاستخدام ليد العاملة ومنخفضة التكلفة، مقارنة بالتقنيات المكثفة لرأس المال. هذه الطريقة تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة وتقليل التكاليف الاستثمارية المرتبطة بالتجهيزات والأدوات عالية التكلفة.

I.1-2-2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلا هاما في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، نظرا لدورها البارز في المساهمة في: (زميت، 2023، الصفحات 72-73)

- تساهم في التجديد والابتكار من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية، مما يرفع من القدرة التصديرية للأسواق الخارجية، ويعزز التنافسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، خاصة في شرق وجنوب آسيا.

- تحسن من فعالية المؤسسات الكبيرة عبر تقسيمها إلى وحدات أصغر وأكثر كفاءة، وتعزيز الروابط مع الشركات الأم.

- تحفز على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في مؤسسات مشتركة في الدول المستقبلية، بدلا من الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات وأنظمة التصدير التي تواجه عدة صعوبات.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد الطبيعية المحدودة المنتشرة في مواقع نائية، والتي غالبا ما تتجاهلها الشركات الكبرى، بالإضافة الى توفير هذه المؤسسات سلعاً وخدمات بأسعار معقولة لفئات الدخل المحدود.

- تتميز المؤسسات (م ص م) بالاستخدام المكثف للعمالة، مما يساعد على مواجهة البطالة بتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

I.1-3- أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومبررات التوجه نحوها:

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا اساسيا في استراتيجيات التنمية، إذ ينظر إليه كخيار اقتصادي مهم لقدرته على خلق فرص العمل ودعم النمو المحلي بأقل التكاليف. غير أن هذا القطاع، ورغم مبررات التوجه نحوه، يواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تحد من فعاليته وتضعف من إسهامه في التنمية الاقتصادية المستدامة.

I.1-3-1- مبررات التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أبرز الدوافع التي جعلت صناع القرار في معظم الدول يتجهون نحو تبني خيار الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن الاشارة الى ما يلي: (خرخاش، 2021، الصفحات 92-93)

- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رؤوس أموال ضخمة، مما يجعلها مناسبة للدول النامية التي تفتقر إلى تراكم رأس المال الداخلي.
- تساهم في تقليل معدلات البطالة عبر توفير فرص عمل للأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط العمل في الشركات الكبرى.
- تساهم في تحقيق عدالة التنمية حيث يمكن أن تتواجد في أي منطقة، إذ لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال أو رؤوس أموال كبيرة أو كوادر ذات تدريب عال. بالإضافة إلى أنها تعد بيئة خصبة للابتكار نظرا لقلّة العمليات المعقدة وبساطة المعدات المستخدمة في هذه المؤسسات.
- تساعد في استغلال المدخرات التي لا تودع في البنوك بسبب العوامل العقائدية أو ضعف الثقافة المالية، حيث يمكن استثمارها في المؤسسات الأهلية أو الخاصة، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بفضل انخفاض الأجور واعتمادها على المدخلات المحلية .

I.1-3-2-معوقات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على غرار باقي أنواع المؤسسات، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات والعراقيل التي تعيق مسار تطورها. من بين أهمها ما يلي: (سايب و حميدي، 2017/2016، الصفحات 16-17-18)

- مشكل التمويل:

يمثل ضعف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديا كبيرا أمام تنميتها واستمرارها في العمل، وسيعقد المشاكل الاستثمارية التي تواجهها. وتكمن زيادة المخاطر في هذه الصناعات في محدودية إمكانياتها في تحمل الخسائر وعدم القدرة على التنبؤ بالظروف المستقبلية. لذلك، تحتاج هذه المؤسسات إلى نظام يضمن القروض ويساعدها على الحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.

- مشاكل مرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المؤسسات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، ولم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث مازالت رهينة العديد من الهيئات .

- العامل الزمني في إنشاء المؤسسات:

تستغرق عملية إنشاء المشاريع عادة وقتا طويلا نسبيا، حيث تظل الموارد المستثمرة غير فعالة وتحتجز في شكل أصول غير مكتملة طوال مدة الإنشاء. وبالتالي، كلما طالت فترة تنفيذ المشروع، زادت الفرص المفقودة من العوائد نتيجة لتجميد الموارد المستثمرة في صورة غير منتجة.

- ثقل العبء الضريبي والجمركي:

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعدها على العمل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة

- صعوبة توظيف اصحاب المهارات والخبرات:

يعود نقص الكوادر ذات المهارات والخبرات العالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة عوامل، أبرزها: ارتفاع تكلفة الأجور للمتخصصين ذوي الخبرة، بالإضافة إلى قيام صاحب المؤسسة بمعظم المهام بنفسه. كما تلعب الطرق التقليدية في اتخاذ القرارات دورا كبيرا في هذه المشكلة، إلى جانب اعتياد توريث الإدارة للأبناء دون النظر إلى مؤهلاتهم أو خبراتهم.

- ضعف مراكز الدعم والارشاف:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود مراكز للدعم والإشراف والرقابة على أنشطة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير واستخدام الأساليب الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا الحديثة.

I.1-4- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الهيكل الاقتصادي الجزائري بفضل دورها في خلق القيمة المضافة والتشغيل. وسنحاول في هذا الجزء ابراز واقع هذه المؤسسات من خلال تطورها العددي، توزيعها القطاعي، ومساهمتها في سوق العمل.

I.1-4-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بالأساس إلى الاهتمام الذي أولته السلطات العمومية لهذا النسيج الإقتصادي، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي محفز يهدف إلى دعمه وتعزيز تنافسيته.

وتؤكد الإحصائيات الواردة في تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا التوجه، الأمر الذي سنسعى إلى توضيحه عبر المعطيات المدرجة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من (2007-2017)

طبيعة ال (م ص م)	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	293946	392013	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895	786989	831914
المؤسسات العمومية	666	626	591	557	572	557	557	542	532	390	267
نشاطات الصناعة التقليدية	116347	126887	169080	135623	146881	160764	175676	194562	217142	235242	242322
المجموع	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503

المصدر: (زيت، 2023، صفحة 269)

نلاحظ من المعطيات السابقة ان البنية النوعية لل (م ص م) في الجزائر تتوزع بين ثلاثة أصناف رئيسية: المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية، ومؤسسات الصناعة التقليدية، حيث تستحوذ المؤسسات الخاصة على الحصة الأكبر بأكثر من 75% من إجمالي العدد في كل سنوات الدراسة، تليها الصناعة التقليدية بنسبة تقارب ال 24%، وبالمجمل، تمثل المؤسسات الخاصة والصناعة التقليدية معا أكثر من 99% من العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبين الارقام في الجدول أعلاه نمو ملحوظا بين 2007 و 2017، حيث ارتفع العدد الاجمالي من حوالي 411 ألفا إلى أكثر من 1.074 مليون مؤسسة، وكان للمؤسسات الخاصة الدور الأبرز في هذا التطور إذ تضاعف عددها تقريبا من 294 ألفا إلى 831 ألفا خلال نفس الفترة، في حين سجلت المؤسسات العمومية تراجعا مستمرا من 666 مؤسسة سنة 2007 الى 267 مؤسسة فقط سنة 2017، مما يعكس تقلص حضور الدولة المباشر. كما عرفت نشاطات الصناعة التقليدية تطورا بارزا، إذ ارتفعت من 116 ألف مؤسسة سنة 2007 إلى أكثر من 242 ألفا سنة 2017، وهو نتيجة الدعم المقدم من قبل السلطات لتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الحرة والفردية.

4-2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط:

نظرا لان المؤسسات العمومية تشكل نسبة صغيرة جدا من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن نشاطها الإقتصادي يقتصر على عدد محدود من القطاعات، حيث يمكن توضيح أبرز مجالات نشاطها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة من (2010-2019)

قطاع النشاط السنوات	الخدمات	الصناعة التحويلية	البناء والأشغال العمومية	المخروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	الفلاحة والصيد البحري
2010	172635	61228	129762	1870	3806
2011	186157	63890	135752	1956	4006
2012	204049	67517	142222	2052	4277
2013	228592	73037	150910	2259	4616
2014	251629	78108	159775	2439	5038
2015	277379	83701	168557	2639	5625
2016	302564	89597	174848	2767	6130
2017	316044	92804	177727	2843	6392
2018	348526	99865	185121	2981	7068
2019	614375	103693	190170	3066	7481

المصدر: (صوالح محمد و بن عيشة، 2023، الصفحات 84-85)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن البيانات خلال الفترة من 2010-2019 تشير إلى نمو ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مختلف قطاعات النشاط، حيث استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة مع ارتفاع ملحوظ من حوالي 173 ألف مؤسسة سنة 2010 الى أكثر من 614 ألفا سنة 2019، وهو ما يعكس توسعا قويا في الاقتصاد الخدمي. كما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نموا من نحو 130 ألفا إلى 190 ألف مؤسسة، في حين ارتفع عدد مؤسسات الصناعة التحويلية من 61 ألفا إلى ما يزيد عن 103 آلاف مؤسسة، وهو ما يؤكد تنامي مساهمتها في النسيج الانتاجي. اما قطاع الفلاحة والصيد البحري وكذا المخروقات والطاقة والمناجم فقد بقيا محدودا الوزن النسبي رغم تطور اعدادهما تدريجيا. وبذلك يتضح ان الهيكل القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يغلب عليه الطابع الخدمي والبنائي، مع مساهمة اقل للأنشطة الإنتاجية الاستخراجية والفلاحية.

4-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم القطاعات المستوعبة لليد العاملة واكبر المساهمين في خلق فرص الشغل، ويعود ذلك إلى تركيزه على الأنشطة الحرفية والمهن البسيطة التي تعتمد بدرجة أساسية على العمل اليدوي، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بشكل معتبر في التشغيل، وهو ما تعكسه بعض الإحصائيات الواردة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ال (م ص م) الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2452216	2578279
نسبة التطور	/	% 6.28	%7.44	%8.49	%8.04	%10.26	% 5.37	%5.14
ال (م ص م) العامة	48656	48086	47375	48256	46567	43727	35698	23679
نسبة التطور	/	%1.17 -	%1.48 -	%1.86	%3.50 -	%6.10 -	%18.36 -	%33.67 -
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914	2601958
نسبة التطور	/	%6.06	%7.19	%8.32	%7.76	%9.91	%4.93	%4.58

المصدر: (مولاي، 2020، صفحة 128)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بين سنة (2010 و2017) ارتفع إجمالي مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1.625 مليون إلى أكثر من 2.601 مليون منصب، حيث كانت المؤسسات الخاصة هي المحرك الأساسي لهذا النمو بعدما تضاعف عدد مناصبها تقريبا من 1.577 مليون إلى 2.578 مليون مع نسب تطور ايجابية ملحوظة، في حين شهدت المؤسسات العمومية تراجعاً واضحاً في التوظيف من 48656 منصب سنة 2010 إلى 23679 منصب سنة 2017 مع نسب نمو سلبية متتالية، و هو ما يعكس انكماش دور القطاع العام في خلق فرص العمل، لتصبح بذلك المؤسسات الخاصة العمود الفقري للتشغيل في الجزائر ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل تراجع لافت لمساهمة القطاع العمومي.

I.2- آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تمثل آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد الركائز الأساسية للسياسات العمومية الرامية إلى تنويع الإقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، إذ تسعى الدولة من خلال استحداث مختلف هذه الأجهزة والهيئات إلى تيسير التمويل، وتطوير بيئة المقاولاتية، ودعم استدامة الأنشطة الإنتاجية بما يضمن خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة.

I.2-1- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) :

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وكانت سابقا تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنشأت بموجب المرسوم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث أن استحداث هذه الوكالة (ANADE) غير التوجه الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث تم إدراج مهام جديدة تتمثل في:

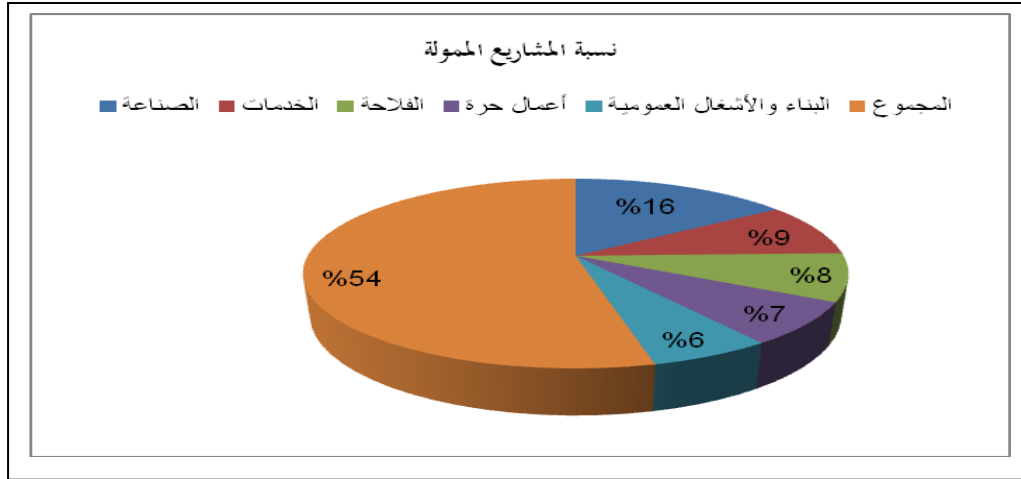
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات، بالإضافة الى تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات.
 - السهر على عصنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
 - إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشاري، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
 - تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية . (بودة، 2022، صفحة 118)
- والأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE مبنية في الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (05): عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من سنة (2020 إلى 2022/06/30)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسبة المشاريع الممولة
الصناعة	4704	28.81%
الخدمات	2726	16.70%
الفلاحة	2469	15.12%
أعمال حرة	2210	13.54%
البناء والأشغال العمومية	1853	11.35%
المجموع	16327	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (وكالة "اناد": تمويل أكثر من 16 ألف مؤسسة مصغرة منذ بداية 2020، 2022)

الشكل رقم (01): نسبة المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من سنة (2020 إلى 2022/06/30)



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (01) أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) خلال الفترة (2020-30 جوان 2022) قدرت ب 16327 مشروعا، يتصدرها قطاع الصناعة بنسبة 28.81% (4704 مشروعا)، حيث يعكس مكانتها كقطاع حيوي في خلق القيمة المضافة، ثم يليه قطاع الخدمات ب 16.70% (2726 مشروعا) متبوعا بالزراعة بنسبة 15.12% (2469 مشروعا)، ما يبين مساهمة هذه الأنشطة في دعم الإقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل. في المقابل، مثلت الاعمال الحرة نسبة 13.54% (2210 مشروعا) من مجموع الانشطة الممولة، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الشباب نحو المبادرات الفردية. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فجاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 11.35% (1853 مشروعا)، مما يؤكد دوره المكمل في مشاريع البنية التحتية. ويظهر هذا تنوعا نسبيا في توجهات التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع وجود أولوية للقطاع الصناعي.

2.2.I - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم وضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة وفقا لاحكام المرسوم الذي سبق ذكره، وتقوم الوكالة بجملة من المهام والمتمثلة في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين المعمول بها، ودعم، توجيه ومراقبة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، خصوصا تمويل مشاريعهم.
- ابلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة، بالإضافة الى متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للدخل.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين على تسيير الجهاز. (خرشي، 2021، الصفحات 135-136)

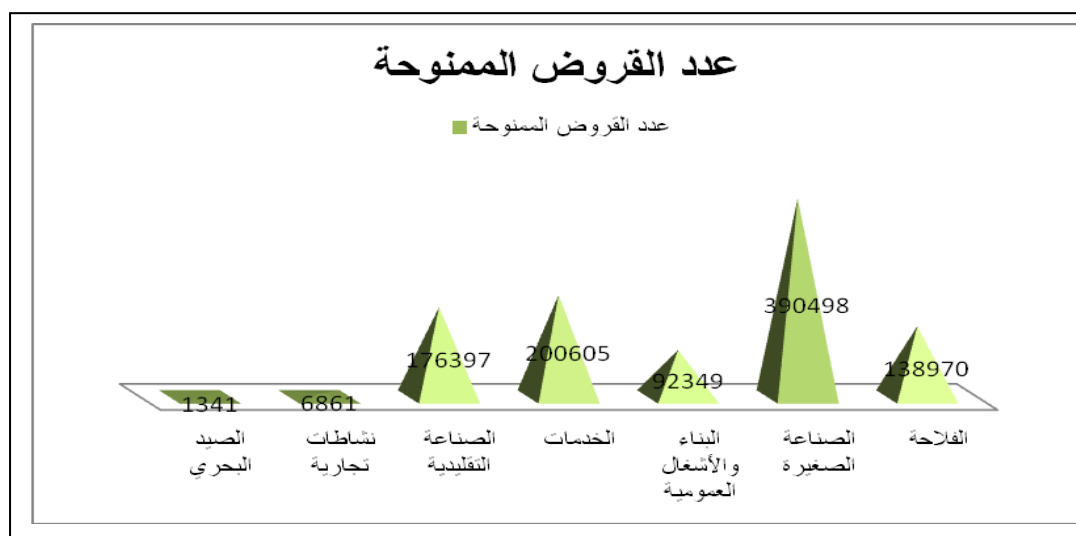
وسنعرض من خلال الجدول والشكل الآتين توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الى غاية 31 اوت 2025

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	138970	13.8%
الصناعة الصغيرة	390498	38.8%
البناء والأشغال العمومية	92349	9.2%
الخدمات	200605	19.9%
الصناعة التقليدية	176397	17.5%
نشاطات تجارية	6861	0.68%
الصيد البحري	1341	0.12%
المجموع	1007021	100%

المصدر: (حصيلة إنجازات الوكالة إلى غاية 31 أغسطس 2025، 2025)

الشكل رقم (02): عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الى غاية 31 اوت 2025



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (06)

يبين الجدول رقم (06) والشكل المرافق أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) منحت ما يفوق المليون قرض (1007021) إلى غاية 31 أوت 2025، حيث كان نصيب قطاع الصناعة الصغيرة الحصة الأكبر والمقدرة ب 38.8% (390498 قرضا)، ما يعكس أهميتها في إمتصاص البطالة ودعم الأنشطة الإنتاجية. ويليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية ب 19.9% (200605 قرضا) متبوعا بالصناعة التقليدية ب 17.5% (176397 قرضا)، وهو ما يبرز دور هذه القطاعات في توفير دخل مستدام خاصة في الوسط الحضري والريفي. بالمقابل حصل قطاع الفلاحة على نسبة 13.8% (138970 قرضا) من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، مما

يشير إلى توجه الدولة لدعم النشاط الزراعي. وأخيرا، سجلت قطاعات البناء، التجارة، الصيد البحري نسبا ضعيفة قدرت على التوالي ب 9.2%(92349قرضا)، 0.68%(6861قرضا)، 0.12%(1341قرضا)، ما يعكس تركيز الوكالة على الأنشطة الصناعية والخدمية كأولوية في سياستها التمويلية.

2.I-3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تأسس الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية، وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 06 جويلية سنة 1994، الذي تضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي.

وتمقتضى المرسوم الرئيسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، وبالتالي فالصندوق أخذ منحى جديد يتمثل في تقديم الدعم المالي لإعادة ادماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم انشاء المؤسسات المصغرة وتقديم الاستشارات وبعض الامتيازات الجبائية. (زميت، 2023، الصفحات 261-262) الجدول رقم (07): المشاريع الممولة واليد العاملة المشغلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الى غاية

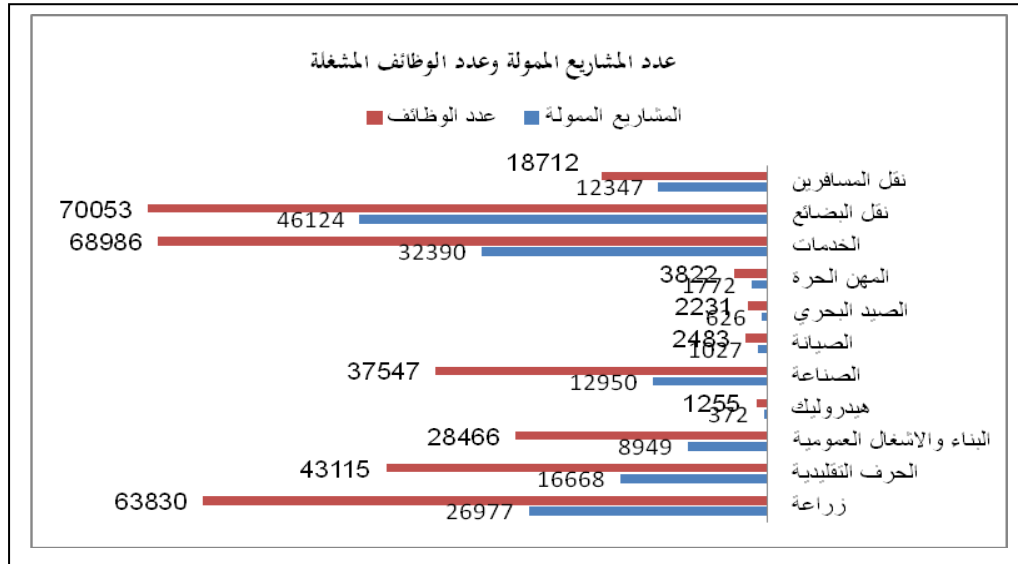
2022/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	عدد الوظائف	قيمة التمويل(مليون دج)
زراعة	26977	63830	113742.15
الحرف التقليدية	16668	43115	55316.53
البناء والاشغال العمومية	8949	28466	37603.67
هيدروليك	372	1255	2627.35
الصناعة	12950	37547	61498.81
الصيانة	1027	2483	3319.15
الصيد البحري	626	2231	4211.68
المهن الحرة	1772	3822	7940.98
الخدمات	32390	68986	118276.43
نقل البضائع	46124	70053	120632.29
نقل المسافرين	12347	18712	29611.13
المجموع	160202	340500	554780.18

المصدر: (النشرة الاحصائية، 2023)

الشكل رقم (03): المشاريع الممولة واليد العاملة المشغلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الى غاية

2022/12/31



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (07)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع نقل البضائع استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ب (46124 مشروعا)، ووفر ما يقارب (70053 منصب) شغل بقيمة تمويل قدرت ب (120632.29 مليون دج)، مما يعكس أهميته في دعم الحركة الاقتصادية. كما جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية ب (68986 وظيفة) بقيمة تمويل كبيرة (118276.43 مليون دج)، متبوعا بقطاع الزراعة ب (63830 وظيفة). في المقابل، سجلت بعض القطاعات كالهيدروليك والصيانة نسبا محدودة سواء من حيث عدد المشاريع اوقيمة التمويل او مناصب الشغل الموفرة، مما يشير الى تركيز الوكالة على الأنشطة ذات المردودية العالية في الاستثمار والتشغيل.

I.2-4- حاضنات الأعمال:

قام المشرع الجزائري بتعريف حاضنات الأعمال وفق المادة 02 من القانون 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 "على أنها تمنح علامة حاضنة الأعمال لكل هيكل يقدم دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة سواء كان قطاع خاص أو عام بالشراكة بينهما ليشكل في الأخير كيان قانوني متخصص في احتضان هذه المؤسسات". (بوعزة و بوسمينة، 2023، صفحة 197)

عرفت حاضنات الأعمال في الجزائر تطورا متأخرا، وذلك رغم صدور القوانين المنظمة لها. ويعزى هذا التأخر إلى طبيعة هذه الأجهزة، باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC). (زميت، 2023، صفحة 313)

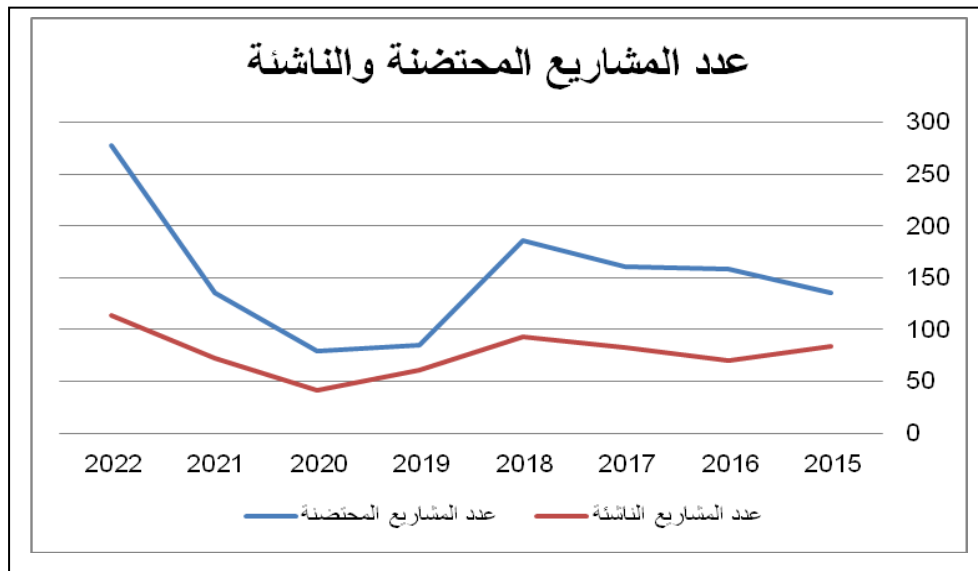
ووفقا للإحصائيات الواردة في تقارير وزارة الصناعة والمناجم، يمكن تتبع تطور المشاريع المحتضنة والناشئة من خلال الجدول والشكل الموالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد المشاريع المحتضنة والناشئة في الجزائر خلال الفترة (2022-2015)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المشاريع المحتضنة	135	158	161	186	85	79	135	278
عدد المشاريع الناشئة	84	70	83	93	61	41	72	114

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم: 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40، 42

الشكل رقم (04): تطور عدد المشاريع المحتضنة والناشئة في الجزائر خلال الفترة (2022-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم 08

نلاحظ من الجدول والشكل اعلاه ان عدد المشاريع المحتضنة ارتفع من 135 الى 278 مشروعا، رغم التراجع الحاد خلال ازمة 2019-2020 بفعل الازمات الاقتصادية وجائحة كورونا. أما المشاريع الناشئة فبقيت أقل عددا وأكثر هشاشة، إذ تراوحت بين 41 و114 مشروعا مع زيادة ملحوظة سنة 2022. يوضح ذلك ان السياسات العمومية الاخيرة (إعفاءات، وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة، صندوق تمويل المؤسسات الناشئة) كانت عوامل أساسية في هذا الانتعاش، غير أن التحدي المستقبلي يكمن في تحويل هذا الكم الى جودة واستدامة اقتصادية تضمن خلق القيمة المضافة وتحقيق التنوع الاقتصادي.

II- الخلاصة :

تبين من خلال هذه الدراسة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يعد مجرد أداة اقتصادية فحسب، بل يمثل رهانا استراتيجيا لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. ومن خلال التعمق في واقع هذه المؤسسات، اتضح أنها ما تزال تواجه عوائق متعددة تحد من قدرتها على أداء دورها الكامل في النسيج الإقتصادي. كما أن استعراض آليات الدعم والمرافقة أبرز جهود معتبرة من طرف الدولة وهيئاتها المختصة، غير أن فعاليتها تبقى متفاوتة بين التخطيط والتنفيذ.

- النتائج المتوصل إليها:

من خلال اختبار الفرضيات، تبين ما يلي:

- تبين أن الفرضية الأولى القائلة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بفاعلية في خلق مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي رغم التحديات الهيكلية والتنظيمية، قد تأكدت من خلال البيانات الإحصائية والمعطيات الميدانية.
- الفرضية الثانية التي تفترض أن آليات الدعم والمرافقة (ANADE، ANGEM، CNAC، الحاضنات) كان لها أثر إيجابي في تحسين قدرات هذه المؤسسات على التأسيس والإستمرارية، فقد تم التحقق من صحتها جزئيا، حيث أن هذه الآليات ساهمت في تعزيز بيئة الأعمال، لكنها لا تزال تعاني من نقص على مستوى التمويل والمتابعة والتأطير.

- التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة، نقترح جملة من التوصيات تتمثل في:

- تنويع مصادر التمويل عبر القروض البنكية، رأس المال المخاطر، والتمويل التشاركي بما يخفف الاعتماد الكلي على الدعم العمومي.
- رقمنة إجراءات إنشاء المؤسسات وتبسيط النظام الجبائي مع تخصيص شبائيك موحدة لتقليص البيروقراطية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف هيئات الدعم لتفادي التداخل وازدواجية المهام وتحقيق التكامل في العمل.
- إرساء نظام متابعة دوري للمؤسسات المستفيدة من الدعم، يركز على مدى استمراريته وإدماجها الفعلي في النسيج الاقتصادي.
- توسيع برامج التكوين والمرافقة لتشمل الجوانب التقنية، التسويقية والرقمية، مع إشراك خبراء خارج الهيئات الرسمية.
- تفعيل دور حاضنات الاعمال كفضاءات عملية للابتكار ونقل التكنولوجيا، بالإضافة الى ربط بالجامعات بمراكز البحث العلمي.

- الإحالات والمراجع:

1. إسحاق خرشي. (2021). المقاتلانية (البحت عن الفكرة-إنشاء المؤسسة-المرافقة المقاتلانية) (المجلد الطبعة الأولى). قسنطينة: ألفا للوثائق.
2. الخير زميت. (2023). حاضنات الأعمال -أداة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية الجزائرية- (المجلد الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. الزيتوني سايب، و يوسف حميدي. (2016/2017). دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية- تخصص: تحليل إقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر3.
4. النشرة الاحصائية. (افريل، 2023). تاريخ الاسترداد 24 09 2025، من وزارة الصناعة: [/https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique](https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique)
5. أمينة مولاي. (2020). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 7 (01)، 114-139.
6. حصيلة إنجازات الوكالة إلى غاية 31 أغسطس 2025. (2025). تاريخ الاسترداد 24 09 2025، من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: [/https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b5%d9%8a%d9%84%d8%a9](https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b5%d9%8a%d9%84%d8%a9)
7. سامية خرخاش. (2021). المقاتلانية ريادة الأعمال (المجلد الطبعة الأولى). برج بوعرييج-الجزائر: دار الباحث للنشر و الإشهار.
8. عفاف بوعزة، و آمال بوسمينية. (2023). التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال كآلية من آليات دعم المؤسسات الناشئة -دراسة حاضنة INNOEST COMPANY نموذجاً. مجلة جديد الاقتصاد، 18 (01)، 189-217.
9. فاطمة بودرة. (2022). فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاتلانية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر-دراسة تحليلية-. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 06 (01)، 112-130.
10. محمد الشريف عنتوري. (2022/2023). مساهمة المرافقة المقاتلانية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار دعم هيئات وهيكل المرافقة المقاتلانية لولاية عنابة - (أطروحة دكتوراه). قسم: علوم التسيير -التخصص: ريادة الأعمال، عنابة: جامعة باجي مختار - عنابة.
11. نصيرة سعدي، و محمد ميلود قاسمي. (2018). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة إقتصاد المال و الأعمال، 3 (01)، 53-72.
12. وفاء صوالح محمد، و باديس بن عيشة. (2023). النية المقاتلانية لدى الطلبة الجامعيين الجزائريين - دراسة ميدانية بولاية البليدة، تيزي وزو، الجزائر - (أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير - تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر3.
13. وكالة "اناد": تمويل أكثر من 16 ألف مؤسسة مصغرة منذ بداية 2020. (02 07 2022). تاريخ الاسترداد 24 09 2025، من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/128622-16-2020>